صبح الأعشى في صناعة الإنشا

بنت الأعز الشافعي فاضطرب الأمر لاختلاف المذاهب فاقتضى رأي السلطان تقرير أربعة قضاة من كل مذهب قاض وقرر القاضي تاج الدين ابن بنت الأعز في قضاء قضاة الشافعية على حاله وكتب لكل منهم تقليد بذلك ثم خص قاضي القضاة الشافعية بالتولية في بلاد الريف دون غيره من القضاة الثلاثة واستمر الأمر على ذلك إلى الآن إلا أنه لما حدث بديوان الإنشاء تنويع ما يكتب لأرباب الأقلام إلى تقاليد في قطع الثلثين وتفاويض وتواقيع في قطع النصف تقرر الحال على أن يكتب للقضاة الأربعة تواقيع في قطع النصف بالمجلس العالي ولم يزل الأمر على ذلك إلى أن ولي القاضي عماد الدين أحمد الكركي الأزرقي قضاء قضاة الشافعية في أول سلطنة الظاهر برقوق الثانية وأخوه القاضي علاء الدين علي كاتب السر فعني بأخيه عماد الدين المذكور فكتب له تقليدا في قطع الثلثين بالجناب العالي وبقي الثلاثة على ما كانوا عليه من كتابة التواقيع إلى أن ولي القاضي جمال الدين محمود الحلبي القيسري المعروف بالعجمي في تقليد له فكتب الجيش نظر إلى مضافا أيضا الظاهرية الدولة في الحنفية قضاة قضاء C قطع الثلثين بالجناب العالي أيضا وبقي المالكي والحنبلي على ما كانا عليه من كتابة التواقيع في قطع النصف ولم يزل الأمر على ذلك إلى أن ولي قاضي القضاة جمال الدين يوسف البساطي قضاء قضاة المالكية في الدولة الناصرية فرج بن الظاهر برقوق فأنشأت له تفويضا وكتبت له به ولم يكن أحد ممن